جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

مقياس: مناهج البحث في العلاقات الدولية/ مقياس سنوي

السنة الثالثة تخصص: علاقات دولية

أستاذة المقياس:د/ إبتسام بدري

المحور الثاني: مناهج البحث: دراسة في الإقترابات

المحاضرة رقم 03 بعنوان: إقتراب صناعة القرار:

- ***تحيين المحاضرة رقم 03***
- ***تحيين الدرس رقم 05***

أولا: مفهوم صنع القرار السياسي:

1- مفهوم صنع القرار:

ثانيا: وحدة صناعة القرار:

ثالثا: بيئة صناعة القرار – الموقف القراري- :

1/ البيئة العملية: وتتضمن:

- **البيئة الداخلية:**
- **البيئة الخارجية:**
- **البيئة النفسية (السيكولوجية):**

رابعا: مرحلة إتخاذ القرار وتتضمن هذه العملية ثلاثة عناصر:

1/ مرحلة ما قبل إتخاذ القرار

2/ مرحلة إتخاذ القرار:

خامسا: نماذج تفسير عملية صناعة القرار :

1/ نماذج أليسون

- ***نموذج السياسة العقلانية (الرشيدة):***
- ***نموذج العملية التنظيمية:***
- ***نموذج السياسات البيروقراطية***

2/ النموذج الإدراكي أو المعرفي:

3/ النموذج الذي يركز على مفاهيم الجماعة والبنى الدستورية والهياكل الرسمية وغير الرسمية التي تسهم في عملية اتخاذ القرار :

محاضرة رقم 03 بعنوان: إقتراب صناعة القرار:

هو إطار فكري يساعد الباحثين والمحللين على التعرف على العوامل والمتغيرات التي تشكل عناصر الموقف الذي يتخذ القرار في خضمه ولا يملك هذا الإطار التحليلي مقدرة على التوقع بحدوث نتائج بناءا على توفر بعض المتغيرات ومن ثم لا يمكن القول: بأن السلوك كذا يستدعي مواجهته بكذا.

ويستخدم إقتراب صناعة القرار كقاعدة للتحليل يحول بواسطتها بعض علماء السياسة التعامل مع الظواهر السياسية على مستوى واسع، ووفق هذا القتراب يعتبر الفقرار والأحداث التي تحيطه كأساس ووحدة مستقرة للتحليل.

ويتضمن إقتراب صنع القرار مستويات عديدة للتحليل تشكل في مجموعها إطارا واسعا ومرنا يساعد على إستيعاب الجوانب المختلفة للظاهرة السياسية ومن خلال ذلك كله يتناول الجوانب النفسية التي من

شأنها التأثير في سلوك صانع القرار كما يتناول تحليل الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية والأبنية والمؤسسات وأثرها في سلوك صانع القرار .

أولا: مفهوم صنع القرار السياسي:

2- مفهوم صنع القرار:

يعرف بأنه: "الإختيار من بين البدائل بحيث يصل الإداري إلى نتيجة معينة عما يجب أن يؤدييه وعما يجب ألا يؤديه في وقت معين ويمثل القرار نوعا من السلوك والإتجاه بختاره من بين البدائل".

كما يعرف ريتشارد سنايدر عملية صنع القرار بأنها: "العملية التي ينتج عنها قرار محدد من بين بدائل عدة يجري تعريفها إجتماعيا وذلك بهدف التوصل مستقبلا إلى وضع معين كما يتخيله واضعوا القرارات".

ويعرف حامد ربيع القرار السياسي على أنه: "نوع من الإعلان السلطوي عن أسلوب التخلص من حالة من حالات التوتر من جانب الطبقة الحاكمة، فالقرار السياسي هو مجموعة من النشاطات والأفعال التي يقوم بها أصحاب الشأن لمواجهة موقف بغية تغييره أو تعديله والسلطات السياسية تختار بديلا من مجموعة بدائل متاحة ، قصد حل مشكلة عادية أو مستعصية في ظروف عادية أو متأزمة"، والذي يميز القرار السياسي عن غيره من القرارات الأخرى هو علاقته بالنشاط الذي يرتبط بالظواهر السياسية وإن تعددت تعريفاتها .

وهناك بعض المعايير للتمييز بين القرار السياسي وغيره من القرارات وهذه المعايير هي:

1/ بنية القرار 2/ المشاركون في القرار 3/ المنظمة التي اتخذ فيها القرار 4/ عملية صنع القرار 5/ نتيجة القرار.

وهنك من يعتبر القرار سياسيا إذا كان صناعه من يمتلكون السلطة السياسية مهما كانت خصائصهم وإنتماءاتهم فلا يسمى القرار سياسيا إلا إذا أصدره من يمتلكون سلطة إصدار القرار ويستخدمون أو يحق لهم إستخدام وسائل الإكراه الشرعي إذا رغب طرف أن يتنصل مما يفرضه القرار من إلتزامات.

ثانيا: وحدة صناعة القرار:

هي ذلك الإطار الذي يتولى دراسة البدائل ومناقشتها ثم إختيار أحدها والإعلان عنه، ويختلف هيكلها من حيث تنظيمه وعدد أفراده من دولة إلى أخرى هذه المؤسسات والتنظيمات ينص عليها الدستور والقوانين الأساسية للدولة على الرغم من أن العملية إتخاذ القرار لا يمكن أن تفسر بواسطة المؤسسات الرسمية وذلك لتداخل عناصر عديدة فيها منها الرسمي وغير الرسمي.

وتمثل الوحدة القرارية مجموعة الأجهزة المسئولة عن إتخاذ القرارات وما تضمه من أفراد وإجراءات تنظيمية وقواعد ضابطة للسلوك ويتوجب على مستخدم إقتراب صنع القرار أن يام بوحدات صنع القرار وتشكيلها وأجهزتها وأثر عمليات الإتصال التي تنقل المشاورات والحوارات والنقاشات وتبادل الآراء والمعلومات بشأن البدائل المختلفة والعلاقة الموجودة بين مختلف الأجهزة فيما بينها وعلاقاتها بالمؤسسات الأخرى وبالمحيط السياسي والإجتماعي والثقافي السائد في الدولة فوحدة صنع القرار تختلف من نظام سياسي إلى آخر فدورها في نظام ديمقراطي غير دورها في نظلم مغلق.

ويهتم إقتراب صناعة القرار بوحدة صناعة القرار ومكوناتها وتنظيمها والعلاقات التي تربط أجزائها ونمط العلاقات والأفراد الذين يمثلونها وقيمهم ومصالحهم وشخصياتهم وخبرتهم وإرتباطاتهم المختلفة.

ثالثا: بيئة صناعة القرار – الموقف القراري- :

يمكن تقسيم بيئة صناعة القرار إلى بيئة عملية وبيئة نفسية

1/ البيئة العملية: وتتضمن:

- **البيئة الداخلية:**

تشير البيئة الداخلية لعملية صنع القرار إلى الأوضاع الداخلية من أبنية إجتماعية وأنساق ثقافية وقيمية وتنظيمات سياسية كالأحزاب السياسية والجماعات الضاغطة ووسائل الإتصال المختلفة والمكونات الإقتصادية المختلفة وطبيعة النظام السياسي السائد والإيديولوجية التي يتبناها والرأي العام وتأثيراته والموقع الجغرافي والسياسي للدولة والعلاقات الإجتماعية السائدة والوضع الطبقي والحالة الإجتماعية للناس والعلاقات السائدة بين النظام السياسي (جهاز الحكم) والمجتمع أي علاقة بين الدولة والمجتمع ومدى شرعية النظام السياسي وكذلك الرفاه الإقتصادي أو التأزم كل هذه العوامل وغيرها تؤثر في عملية صنع القرار فهي بمثابة القيود التي ترد على حركة صانع القرار ولا يمكن للقرار أن يكون رشيدا وفاعلا إذا لم يأخذ في عين الإعتبار هذه القضايا أوالأهم منها.

- **البيئة الخارجية:**

تشمل كل عناصر البيئة الدولية والتي تقع خارج حدود الدولة وتتضمن سلوك الوحدات الدولية الأخرى سواءا كانت دولا أو منظمات دولية أو شركات إقتصادية وتجارية.

فالبيئة الخارجية تضم كل تفاعلات عناصر البيئة الدولية وأوضاعها والتغييرات التي تطرأ عليها وتأثير الأوضاع يتوقف على إدراك صانع القرا والصور التي تعلق بذهنه عنها وخبراته السابقة في التعامل معها ويتوقف القرار الرشيد على الإدراك الدقيق لطبيعة القيود الخارجية التي يحتمل أن يواجهها صانع القرار وتلعب الأجهزة الحكومية المختلفة (السفارات، أجهزة التجسس والإستعلامات ومراكز الرصد) أدورا مهمة.

- **البيئة النفسية (السيكولو جية):**

تشير إلى إتجاهات أعضاء وحدات القرار وتصوراتهم ومعتقداتهم وقيمهم وخبراتهم وآرائهم السابقة ودوافعهم وخلفياتهم الإجتماعية وأحوالهم النفسية وهم يتخذون القرارات والأفراد يتصرفون في مواجهة الأوضاع المختلفة تبعا لصورهم المكونة عن تلك الأوضاع وتعني الصور إدراك الأفراد للمواقف وكذلك تبعا لإتجاهاتهم وقيمهم ومعتقداتهم التي يتمسكون بها ويرون الحقيقة من خلالاها.

فصانع القرار يتأثر بالأوضاع الداخلية والخارجية وكذلك بمجمةعة قيمه وتصوراته أي بيئته النفسية التي تشكلت عبر الزمن .

رابعا: مرحلة إتخاذ القرار وتتضمن هذه العملية ثلاثة عناصر:

1/ مرحلة ماقبل إتخاذ القرار 2/ مرحلة إتخاذ القرار 3/ تنفيذ القرار وتقويمه(هذه المرحلة لا نولي لها أهمية مقارنة بالمرحلتين السابقتين).

1/ مرحلة ما قبل إتخاذ القرار

وتتضمن هذه المرحلة : تعريف الموقف، مكوناته، خصائصه، مآلاته، وتتوقف عملية إدراك المؤقف على أجهزة صناعة القرار المختلفة وعلى مكاتب الدراسات والأجهزة الأمنية ووسائل الإعلام وعلى ذاكرة هيئات صناعة القرار وعلى خبرات الأشخاص الذين سبق لهم التعامل مع مواقف أخرى مشابهة

للمواقف الحالية، كما تتوقف على تقويم ردود الأفعال المحتملة من عناصر البيئة المختلفة وممن يشعرون أنهم معنيون بذلك المؤقف كما تتوقف عملية تشخيص الموقف وتوصيفه وتحليله على إدراك الأشخاص والصور التي تنطبع في أذهانهم والمعاني التي يضفونها على المواقف بسبب خلفياتهم الفكرية وقدراتهم العلمية وخبراتهم السابقة.

2/ مرحلة إتخاذ القرار:

وتعني إختيار بديل من بين البدائل أو من بين بديلين أو أكثر بناءا على نقاشات ومفاضلات وترتيب أولويات وتقييم كل بديل وما يترتب عليه من مكاسب وأضرار وما يتوفر لصناع القرار من موارد مالية متاحة وإطارات تنفيذ ووقت مناسب كما يفترض في عملية إتخاذ القرار أن تعكس النقاشات المتعددة بين عناصر الوحدات القرارية وتضارب آرائهم ومصالحهم ومن ثم فإن هذه العملية تتضمن أيضا أساليب متعددة في التوصل إلى القرار المحتمل حيث تتضمن المساومات والمنافسات والصراع والتعاون بين الأطراف المشاركة وتلعب التوازنات السياسية دورا جوهريا في هذه العملية.

إن إتخاذ القرار هو محصلة عمل جماعي ويفترض في الإنتهاء إلى إتخاذ قرار معين أن التشاور قد بلغ مداه عبر المستويات التنظيمية المسئولة عن هذه العملية المعقدة فصناع القرار يجمعون البيانات والمعطيات والحقائق المرتبطة بموضوع القرار ثم يحللونها ويناقشونها ويقيمونها ويربطون عناصرها المختلفة في إطار صورة محددة ومعبرة بدقة عن رؤية جهاز القرارات للموقف الذي يتعامل معه.

خامسا: نماذج تفسير عملية صناعة القرار :

لقد حظيت عملية صناعة القرار باهتمام الكثير من علماء السياسة وغيرهم فحاولوا وضع نماذج لتفسيرها إنطلاقا من رؤية كل واحد منهم لتلك العملية **ويمكن الإقتصار على أهم النماذج فيما يلي:**

1/ نماذج أليسون

يرى أليسون ثلاثة نماذج يمكن إستخدامها لتفسير القرارات السياسية وهي:

- ***نموذج السياسة العقلانية (الرشيدة):***

يفترض هذا النموذج أن صانع القرار فاعل عقلاني رشيد ومن ثم فإن سلوكه وتصرفاته تتميز بالعقلانية وأنها هاذفة وإذا أردنا تفسير سياسة ما أو قرارا معينا فلنضع أنفسنا محل صانع القرار الأصلي ونتصرف بعقلانية بمعنى: نسعى لتحقيق المكاسب بأقل التكاليف وهذا النموذج يرى أن الأحداث الهامة تسببها أسباب هامة وأن القرارات الدولة تتشكل في معرض أهدافها وأن تصرفات الدولة تفسر من خلال اعتبار أن صناع القرارات عقلانيون يخططون سياساتهم التي يستهدفون تحقيقها.

- ***نموذج العملية التنظيمية:***

يشير إلى كون الحكومات هي منظمات واسعة مع مجموعة إجراءات ثابتة ومن ثم فإن سلوكها يتبع هذه الإجراءات والقواعد ، إن الأطر التنظيمية والقواعد المنظمة تؤثر في سلوك أفرادها وتقيد تصرفاتهم وتضيق من حرية إختياراتهم مهما كانت درجة مسئوليتهم في السلطة فالقرار لا ينظر إليه من خلال مفهوم العقلانية والرشادة ولكن ينبغي النظر إليه كنتيجة لمجموعة قواعد وضوابط وأطر تنظيمية فالقرارات وفق هذا النموذج ليست نتيجة عمليات ذهنية رشيدة ولكنها نتاج التفاعل والتسوية والتفاوض.

- ***نموذج السياسات البيروقراطية***

وهو يختلف مع النموذج العقلاني الرشيد بالنسبة لتفسير القرار السياسي حيث تنتج القرارات في ظل هذل النموذج من المساومة التوفيق المفوضة داخل الوحدة القرارية فكل لاعب بيروقراطي له إدراكاته المختلفة وأولوياته وكل واحد منهم ينافس من أجل السلطة والقوة والترقية ويعمل على أن يحجز لنفسه موقعا ملائما حتى بعد نهاية الأزمة.

فالإعتبار في هذا النموذج لدور الجهاز البيروقراطي وتصرفاته ومصالحه وعلاقاته وطرق عمله وليس للإختيارات العقلانية.

وبعد عملية إتخاذ القرار يأتي منباشرة مرحلة تنفيذ القرار وتقويمه.

2/ النموذج الإدراكي أو المعرفي:

يرتبط هذا النموذج بالدراسات التي اهتمت بالطريقة التي يعرف بها صانع القرار الموقف لذلك يتم التركيز على مجموعة المتغيرات التي أكدت عليها دراسات علم النفس الإجتماعي وعلى جدواها في تفسير السلوك الفردي أو الجماعي .

وبين أكثر المتغيرات النفسية إنتشارا وإستخداما متغيرات الصورة والنظام العقيدي والإدراك وسوء الإدراك.

فهذا النموذج يركز على الخلفية النفسية لصانع القرار وكيفية إدراكه للموقف بمعنى : أننا إذا أردنا تفسير قرار معين ينبغي معرفة البيئة النفسية لصانع القرار وطريقة إدراكه للموقف والصور المنطبعة في ذهنه عن الموقف.

3/ النموذج الذي يركز على مفاهيم الجماعة والبنى الدستورية والهياكل الرسمية وغير الرسمية التي تسهم في عملية اتخاذ القرار :

الرأي العام، جماعات الضغط، الأحزاب، وسائل الإتصال، والوكالات والهيئات الحكومية، فالقرار في هذا النموذج يتم بناءا على المقايضة والإتفاق بين كل الأطراف المشاركة ومن خلال المساومة والمفوضة .

هذا النموذج يتضمن عمليات فكرية وإجتماعية من ناحية وعمليات الإدراك والتحالفات والتفاعل بين الجماعات والمشاورات والدوافع والمصالح بالإضافة إلى الجوانب الإجرائية: القانونية والإدارية وأساليب العمل داخل الوحدة القرارية.

فهذا النموذج أشمل من النماذج السابقة التي يركز كل واحد منها على متغير ويهمل المتغيرات الأخرى لذلك يحظى هذا النموذج بأهمية كبيرة لدى دارسي العلوم السياسية والسياسة الخارجية منها على وجه الخصوص.

المراجع المعتمدة للبناء المحاضرة رقم 03/ الدرس رقم 05:

1- كاظم هاشم نعمة، **نظرية العلاقات الدولية**، الجماهيرية الليبية طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الإقتصادية، 1999.

2-لويد جنسن، **تغير السياسة الخارجية**، تر: محمد بن أحمد مفتي ومحمد السيد سليم، المملكة العربية السعودية: منشورات جامعة الملك سعود، 1989.

3-جمال علي زهران، **الإطار النظري لصنع القرار السياسي**، مصر: جامعة قناة السويس، (د.س.ن).

4-قحطان أحمد سليمان الحمداني، **النظرية السياسية المعاصرة**، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2003.

5-كمال المنوفي، **أصول النظم السياسية المقارنة**، الكويت: شركة الربيعان للنشر والتوزيع، 1987م.

6-عبد الغفار رشاد القصبي، **مناهج البحث في علم السياسة**، القاهرة: مكتبة الآداب للنشر، 2004.

7-أحمد ناصوري، **دراسة تحليلية لعملية صنع القرار**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الإقتصادية والقانونية، ع: 01، 2005.

8-أميرة مصطفى، **إقتراب صنع القرار في السياسة الخارجية**، في الموقع:
https://www.elsiyasa-online.com/2019/07/blog-post_1.html

9-فيصل أبو صليب، تحليل عملية صنع القرار في السياسة الخارجية، في الموقع:
http:www.abusulaiba.com/§p=1185